

Distr.: General  
1 February 2000  
Arabic  
Original: English

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

الدورة الثامنة

٢٤ نيسان/أبريل ٥ أيار/مايو ٢٠٠٠

### التخطيط والإدارة المتكاملان لموارد الأرض

تقرير الأمين العام

إضافة

مكافحة إزالة الغابات\*

\* أعد هذا التقرير بالتنسيق مع إدارة الغابات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وفقاً للترتيبات التي وافقت عليها لجنة التنمية المستدامة المشتركة بين الوكالات. وهو نتاج لمشاورات واسعة ولتبادل للمعلومات فيما بين وكالات الأمم المتحدة والحكومات المعنية والمنظمات غير الحكومية ومجموعة من المؤسسات الأخرى والأفراد.

## المحتويات

| الصفحة | الفقرات |                                                                                                                     |
|--------|---------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٣      | ٢-١     | أولا - التطورات البارزة منذ الدورة الخامسة للجنة .....                                                              |
| ٤      | ٤٣-٣    | ثانيا - التطورات والاتجاهات في تخطيط وإدارة موارد الغابات .....                                                     |
| ٤      | ٧-٣     | ألف - إدارة الارتباط بين الغابات والزراعة وإبطاء إزالة الغابات .....                                                |
| ٥      | ١١-٨    | باء - تقييم موارد الغابات وحالتها .....                                                                             |
| ٦      | ١٩-١٢   | جيم - الخدمات البيئية للغابات .....                                                                                 |
| ٧      | ٢٩-٢٠   | دال - إدارة موارد الغابات والمزارع .....                                                                            |
| ١٠     | ٣١-٣٠   | هاء - الجوانب الاجتماعية للحراثة ومشاركة السكان .....                                                               |
| ١٠     | ٣٨-٣٢   | واو - المنتجات الحرجية والتجارة .....                                                                               |
|        |         | زاي - التغييرات التي حدثت مؤخرا في السياسات والتشريعات والإطار المؤسسي .....                                        |
| ١٢     | ٤٣-٣٩   | ثالثا - التحديات والأولويات .....                                                                                   |
| ١٤     | ٥٠-٤٤   | رابعا - الإجراءات المطلوبة والخيارات المطروحة أمام التعاون الدولي .....                                             |
| ١٥     | ٥٨-٥١   | ألف - تنفيذ قرارات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية من خلال الخطط الوطنية للغابات واستخدام الأراضي ..... |
| ١٦     | ٥٣      | باء - التعاون الدولي في مجال المساعدة المالية ونقل التكنولوجيا .....                                                |
| ١٦     | ٥٥-٥٤   | جيم - تقييم الغابات .....                                                                                           |
| ١٦     | ٥٦      | دال - معايير ومؤشرات الإدارة المستدامة للغابات .....                                                                |
| ١٧     | ٥٨-٥٧   | هاء - تجارة المنتجات الحرجية .....                                                                                  |

## أولا - التطورات البارزة منذ الدورة الخامسة للجنة

١ - يستعرض هذا التقرير بعض المسائل المختارة ذات الصلة بالفصل ١١ من جدول أعمال القرن ٢١، وهو تكملة للتقرير المتعلق بالفصل ١٠ الذي يستعرض مجموعة الأراضي. وهو ليس استعراضا شاملا لأنشطة القطاع ولا لجميع الإجراءات المتفق عليها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في المجالات البرنامجية الأربعة الواردة في الفصل ١١. ويورد تقرير المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات وتقرير منظمة الأغذية والزراعة عن حالة الغابات في العالم (آذار/مارس ١٩٩٩) تفاصيل أوفى عن التقدم المحرز.

٢ - وخلال السنوات الثلاث الماضية تأثرت الأنشطة المتصلة بالغابات وإدارة الغابات إلى حد كبير بعمليات وأنشطة عالمية عديدة وعلى وجه الخصوص بما يلي:

- أعمال المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات، الذي يرد تقرير منفصل عنه، والأنشطة ذات الصلة التي تقودها الحكومات؛
- استعراض السياسة الحرجية الذي يجريه البنك الدولي في الوقت الراهن؛
- مؤتمر الحراجة العالمي الحادي عشر المعقود في أنطاليا، تركيا، من ١١ إلى ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، والذي حضره عدد لم يسبق له مثيل من المشاركين بلغ ٤٠٠ ٤ مشاركون؛
- الاجتماع الوزاري المعني بالغابات الذي عُقد خلال الدورة الرابعة عشر للجنة الغابات التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة (آذار/مارس ١٩٩٩)؛

- برنامج عمل مجموعة البلدان الصناعية الثمانية عن الغابات الذي تمت الموافقة عليه في برمنجهام في أيار/مايو ١٩٩٨؛
- الأنشطة المتزايدة ذات الصلة بالحفاظ على الغابات وبلاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي في أعمال اتفاقية التنوع الإحيائي وفي منتديات أخرى معنية بالغابات؛
- القبول المتزايد الذي يحظى به مفهوم البرامج الوطنية للغابات؛
- التقدم المحرز في العمليات الإقليمية والعمليات الايكولوجية الإقليمية لوضع معايير ومؤشرات للإدارة المستدامة للغابات؛
- الفرص التي قد يتيحها بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لتعزيز الأنشطة الحرجية المتعلقة بالنجاس واستبدال الكربون؛
- حرائق الغابات التي أحدثت تأثيرات خطيرة في كثير من المناطق خلال فترات الجفاف الناجمة عن ظاهرة النينيو في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨؛
- الأزمة المالية الآسيوية التي أحدثت اضطرابا خطيرا في تجارة المنتجات الحرجية في المنطقة بأسرها وأثرت على بلدان في مناطق أخرى تعتمد على الأسواق الآسيوية أو تتنافس معها؛
- الإدراك العام للاحتياجات الخاصة بعدد كبير من البلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض (أيما كان تعريفها) فيما يتعلق بالسلع والخدمات ذات الصلة بالغابات والتي تم التشديد عليها في اجتماع البلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض الذي عُقد في

وإندونيسيا والمكسيك وأمريكا الوسطى والاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية. ومع أن المساحة التي لحقت بها أضرار غير معروفة بدقة، فإن التقديرات تشير إلى أن المساحات المتأثرة بلغت مليوني هكتار في إندونيسيا في عام ١٩٩٧، وإلى حدوث خسائر أخرى في عام ١٩٩٨، بالإضافة إلى مليوني هكتار في كل من البرازيل والاتحاد الروسي. ومع أن الجفاف المرتبط بنمط مناخ التينو الذي اتسم بشدة غير مألوفة كان له دور في ازدياد الحرائق عددا وحجما وفي إطالة مدتها، فإن الممارسات المتعلقة باستخدام الأراضي كانت دون ريب من بين الأسباب الرئيسية لاندلاع حرائق الغابات.

٦ - وكانت الحرائق سببا لاتخاذ مبادرات وبروز استجابات واتخاذ تدابير عملية على الصعيدين الوطني والدولي من شأنها أن تساهم في اتقاء الحرائق والسيطرة عليها في المستقبل. وقد عبثت موارد من بلدان عديدة لمكافحة حرائق الغابات في إندونيسيا. ففي آذار/مارس ١٩٩٨ طلب الأمين العام إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يقوم بمهمة تنسيق استجابات منظومة الأمم المتحدة للحرائق المشتعلة في إندونيسيا. وأوفد برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أيضا بعثة لتقييم الوضع في البرازيل وعقد اجتماعات للتنسيق في فيينا. وأصدرت منظمة الصحة العالمية مبادئ توجيهية عن حماية الصحة في حالات الطوارئ عند اندلاع حرائق الغابات، ونظمت اجتماعا بشأن هذا الموضوع في ليما في آب/أغسطس ١٩٩٨. ونظمت منظمة الأغذية والزراعة حلقة عمل عن السياسات العامة التي تؤثر على حرائق الغابات (روما، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨)؛ وكانت توصيات ذلك الاجتماع من بين الموضوعات التي نظر فيها الاجتماع الوزاري المعني بالغابات الذي عقد في روما في آذار/مارس ١٩٩٩، وقدم التقرير للمنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات في دورته الثالثة، وأصدرت

جمهورية إيران الإسلامية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ وبدء عملية طهران.

## ثانيا - التطورات والاتجاهات في تخطيط وإدارة موارد الغابات

### ألف - إدارة الارتباط بين الغابات والزراعة وإبطاء إزالة الغابات

٣ - ريثما تظهر نتائج التقييم العالمي لموارد الغابات لسنة ٢٠٠٠، تشير آخر الأرقام العالمية عن الغطاء الحرجي إلى أن المساحة العالمية للغابات قد انخفضت بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٥ بمقدار ٥٦,٣ مليون هكتار نتيجة لفقدان ٦٥,١ مليون هكتار في البلدان النامية، وزيادة قدرها ٨,٨ مليون هكتار في البلدان المتقدمة النمو. وبالمقاييس إلى التغييرات التي حدثت في العقد الماضي، يبدو أن معدل إزالة الغابات يميل إلى الانخفاض.

٤ - وتشمل تغييرات الغطاء الحرجي الخسائر الناجمة عن تحويل الغابات إلى أراض زراعية في البلدان النامية وإلى الزيادات التي تعزى إلى نمو الغابات في الأراضي الزراعية المهجورة، ولا سيما في البلدان المتقدمة النمو. ومن الأسباب العديدة لتدهور الغابات الإفراط في قطع الأخشاب لأغراض الصناعة والوقود والإفراط في الرعي والحرائق والأضرار الناجمة عن الأمراض والأوبئة التي تسببها الحشرات وعن العواصف وتلوث الهواء. ففي عام ١٩٩٨ ألحقت العواصف الثلجية في كندا والولايات المتحدة أضرارا بـ ٧ مليون هكتار في الولايات المتحدة وأحدثت خسائر في الموارد قدرت قيمتها بأكثر من بليون دولار.

٥ - وكانت حرائق الغابات سببا من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تدمير الغابات في ١٩٩٧-١٩٩٨ وتأثرت منها جميع المناطق وكثير من البلدان وبصفة خاصة البرازيل

للبيانات ومنظمة الأغذية والزراعة والمركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة بإعداد خارطة عالمية للغابات ستكون أول خارطة عالمية متجانسة من المقياس الصغير تبين توزيع الغطاء الحرجي. وقد أعدت المرحلة الثانية من مشروع رصد الأنظمة البيئية المدارية بواسطة السواتل (١٩٩٦-١٩٩٩) نموذجاً قادراً على إنتاج المعلومات الدقيقة والمناسبة بانتظام عن حالة الأنظمة البيئية في الغابات المدارية. وحدد فريق من الخبراء الدوليين "مناطق مهددة" تشدد فيها إزالة الغابات بوجه خاص.

٩ - ويشمل برنامج العمل بشأن التنوع البيولوجي الحراجي الذي اعتمده الاجتماع الرابع لاتفاقية التنوع البيولوجي بموجب المقرر ٧/٤ (براتسلاف، أيار/مايو ١٩٩٨) البحث والتعاون واستحداث تكنولوجيات الحفظ والاستخدام المستدام والتقاسم العادل والفوائد الناجمة عن التنوع البيولوجي في جميع أنواع الغابات.

١٠ - وقدمت الدورة العاشرة (أيلول/سبتمبر ١٩٩٧)، والدورة الحادية عشرة (أيلول/سبتمبر ١٩٩٩) لفريق الخبراء المعني بالموارد الجينية الحرجية التابع لمنظمة الأغذية والزراعة توصيات بشأن الحفاظ على الموارد الجينية وإدارتها واستخدامها على نحو مستدام وأعد قوائم مستكملة بأنواع الأشجار المهمة وذات الأولوية حسب المناطق البيئية. واتخذت تدابير لدعم وضع الاستراتيجيات وخطط العمل دون الإقليمية والإقليمية بشأن الموارد الجينية الحرجية وموارد الأشجار في منطقة الساحل الأفريقي وجزر المحيط الهادئ وشرق وجنوب أفريقيا. وجمع البرنامج بيانات ومعلومات عن حالة الموارد الجينية الحرجية في العالم وأنشأ النظام العالمي للمعلومات عن الموارد الوراثية للغابات لدعم اتخاذ القرارات الرامية إلى حفظ الموارد الوراثية واستخدامها على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية.

المنظمة الدولية للأخشاب المدارية "مبادئ توجيهية عن إدارة الحرائق في الغابات المدارية" (١٩٩٧)، وأوفدت بعثات إلى إندونيسيا وساراواك وماليزيا لاستعراض أسباب وتأثير حرائق الغابات التي اندلعت في المنطقة في عام ١٩٩٧-١٩٩٨ وقامت، بالتعاون مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، برعاية المنتدى الدولي عن حرائق الغابات الذي عقد في جاكرتا في عام ١٩٩٨. ووسع الفريق الحكومي الدولي الرفيع المستوى المخصص للغابات نطاق عمله فتجاوز تقديم الدعم لأنشطة المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات، واستعرض قدرات منظومة الأمم المتحدة في مجال منع حرائق الغابات والسيطرة عليها. وقدم اقتراح بمشروع مشترك إلى صندوق الأمم المتحدة للشتراكات الدولية يرمي إلى تعزيز القدرة على التصدي لحالات الطوارئ الناشئة عن الحرائق وزيادة التنسيق بين الوكالات. وتدعم منظمة الأغذية والزراعة ووكالات أخرى المبادرات الميدانية الرامية إلى تطوير طرق السيطرة على حرائق الغابات واستخدام التكنولوجيات المتاحة لمنعها والقضاء عليها. ووجهت جهود خاصة إلى منطقة البحر الأبيض المتوسط.

٧ - وفي إطار عملية المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات درست مبادرة المنظمات غير الحكومية كوستاريكا عن الأسباب الكامنة لإزالة الغابات وتدهورها المشكلة دراسة شاملة. وعقدت ثماني حلقات عمل إقليمية في إطار الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي الذي عقد في كوستاريكا في شباط/فبراير ١٩٩٩. وقدمت مجموعة واسعة من التوصيات إلى المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات في دورته الثالثة.

## باء - تقييم موارد الغابات وحالتها

٨ - وبالإضافة إلى العمل المضطلع به في إطار التقييم العالمي لموارد الغابات لعام ٢٠٠٠، يقوم مركز إيروس

البروتوكول يشير، عند وضع الالتزامات الملزمة قانوناً بتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة في البلدان الصناعية، إلى أنشطة استخدام الأراضي، ولا سيما الحراجة، التي قد تساعد في تنفيذ هذه الالتزامات. وهو بذلك يقدم للبلدان حوافز تحثها على الاستثمار في أنشطة الحراجة التي تزيد من احتباس الكربون. وقد درست حلقات العمل التي عقدتها الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية مسائل الحراجة واستخدام الأراضي كما أعدت أمانة الاتفاقية تقريراً خاصاً عن استخدام الأراضي وتغير استخدام الأراضي والحراجة لتنظر فيه الهيئة الفرعية في حزيران/يونيه عام ٢٠٠٠. وقد يساعد ذلك في توضيح عدد من المسائل التي لم يبت فيها بعد، مما قد يؤدي إلى تعزيز دور الأنشطة الحرجية في تنفيذ بروتوكول كيوتو وفي تنفيذ آلية التنمية النظيفة في المستقبل.

١٥ - واستناداً إلى الخبرة المستمدة من التنفيذ المشترك مع كوستاريكا وبلدان أخرى، أعدت منظمة الأغذية والزراعة معلومات ومنشورات ترويجية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عن الفرص المتاحة لقطاع الحراجة في إطار بروتوكول كيوتو.

١٦ - وتقوم غابات المانغروف بدور هام في حماية الأراضي الساحلية من الأحوال الجوية السيئة مثل الأعاصير وحماية الأراضي الزراعية من تأثيرات انتشار الملوحة. وتمثل هذه النظم البيئية الوفيرة الإنتاج ومناطق لتفريخ الأسماك وتغذيتها لأغراض الصيد التجاري. ويمثل الدور الذي تقوم به هذه الغابات في الحفاظ على سلامة الشعب المرجانية باستبقاء الرواسب الطافية أهمية بالغة للصناعات السياحية في بعض البلدان، كما هو الحال في منطقة البحر الكاريبي وفي جنوب المحيط الهادئ. وقد تم التسليم في المبادئ التوجيهية في منظمة الأغذية والزراعة لعام ١٩٩٨ بشأن الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية والزراعة الحرجية ومصادر الأسماك بوجود صلات بين هذه القطاعات الثلاثة وأشار إلى ضرورة قيام

١١ - وتعالج مبادرات عديدة تقودها الحكومات، ومنها حكومات استراليا والبرازيل والولايات المتحدة الأمريكية، المسائل المتعلقة بالأنظمة الإيكولوجية وبصون الغابات. ومن الموضوعات الجديدة التي أخذ يهتم بها مقرر السياسات تحقيق التوافق بين حفظ الغابات والتنمية الريفية المستدامة. ومن المساهمات التي قدمت في هذا الصدد المشاورات التقنية التي أجرتها منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن سبل التوفيق بين إدارة المناطق المحمية والتنمية الريفية المستدامة (زمبابوي، ١٩٩٩). وقد توصلت هذه المشاورات إلى نتائج وتوصيات مهمة بشأن تدابير المحافظة الفعالة ومشاركة المجتمعات المحلية والفوائد التي تجنيها على نحو مستدام.

## جيم الخدمات البيئية للغابات

١٢ - ما برح إدراك الخدمات البيئية للغابات يزداد. وانصب الاهتمام على النظم الإيكولوجية الهشة بما فيها الجبال والأراضي الجافة والأراضي الرطبة في المناطق الساحلية والجزر الصغيرة وعلى البلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض.

١٣ - ويشير التقرير المرحلي عن الفصل ١٣ من جدول أعمال القرن ٢١ التنمية المستدامة للجبال، المعروض أيضاً على اللجنة إلى حدوث تقدم كبير في الوعي والتعاون الدوليين. وينبغي أن يحظى دور الغابات في حفظ المياه بقدر أكبر من الأهمية على الصعيد العالمي في الوقت الذي يتحول فيه الاهتمام إلى مسألة شح موارد المياه النقية البالغة الأهمية في المناطق الجافة وفي الجزر الصغيرة والمناطق المكتظة بالسكان.

١٤ - وتم الاعتراف أيضاً بدور الغابات في تلطيف تغيرات المناخ عندما تم، في عام ١٩٩٧، اعتماد بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. فهذا

والأعمدة الخشبية (على سبيل المثال بوركينافاسو والنيجر والهند). وقد اتخذت هذه النهج طابعا مؤسسيا متزايدا كما تم تضمينها في القوانين الوطنية. وتم التركيز على أهمية السياسات الرامية إلى حفظ وتطوير موارد الأراضي الجافة، التي ساعدت في وضعها خطط العمل الوطنية لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر. وقد تم تعزيز إدارة موارد الأراضي الجافة على أساس المشاركة في كثير من البلدان. واعتبرت كفاءة حيازة الأراضي والأشجار والتمتع بالموارد المشاعة الملكية، بما في ذلك الموارد الحرجية والرعية، مسائل بالغة الأهمية.

١٩ - ووافق المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات، في دورته الثانية، على أن البلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض تستدعي عناية خاصة. وبادرت جمهورية إيران الإسلامية، بالتعاون مع المنظمات الدولية والجهات المانحة، إلى عقد اجتماع في طهران في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ لدراسة مختلف المشكلات والمسائل التي تؤثر على البلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض. وقد اعتمد ذلك الاجتماع إعلان طهران.

## دال إدارة موارد الغابات والمزارع

٢٠ - حظي مفهوم الإدارة المستدامة للغابات بقدر لم يسبق له مثيل من الاهتمام على المستويات العالمية والمحلية من قبل المنظمات الحكومية وغير الحكومية. ويشارك أكثر من ١٥٠ بلدا في العمليات الإقليمية والعمليات الإقليمية الإيكولوجية الرامية إلى وضع معايير ومؤشرات لإدارة المستدامة للغابات. ولئن كانت المبادرات تختلف بدرجة أو أخرى من حيث المحتوى و/أو الشكل، فإنها تتشابه في الأهداف والنهج. فجميعها يتضمن على نحو ما العناصر الأساسية للإدارة المستدامة للغابات: حجم موارد الغابات،

الوكالات التنفيذية القطاعية بتنسيق تخطيط الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. وتدعم المنظمة الدولية للأخشاب المدارية بجميع ونشر البيانات على نطاق واسع عن النظم الإيكولوجية لغابات المانغروف في المناطق المدارية بواسطة نظام المعلومات العالمي عن غابات المانغروف الذي أُعد بالتعاون مع الجمعية الدولية المعنية بالنظم البيئية لغابات المانغروف. وقد دعمت المنظمة الدولية للأخشاب المدارية أيضا الأطلس العالمي لغابات المانغروف الذي أعدته الجمعية الدولية المعنية بالنظم الإيكولوجية لغابات المانغروف والمركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة، وقد صدر هذا الأطلس في عام ١٩٩٧.

١٧ - وتقوم الغابات في الجزر الصغيرة بدور مهم في حماية مستجمعات المياه والحفاظ على إمدادات المياه النقية وحماية المناطق الساحلية والبيئة البحرية. واقترح المؤتمر الوزاري الخاص عن الزراعة في الدول الجزرية الصغيرة النامية الذي نظمته منظمة الأغذية والزراعة في آذار/مارس ١٩٩٩ خطة عمل تتناول المسائل التي تشغل بوجه خاص بال هذه المجموعة من الدول في مجالات الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك.

١٨ - ومع أن قدرة أغلب الغابات في الأراضي الجافة على إنتاج الأخشاب منخفضة نسبيا، فإنها تنتج مجموعة واسعة من السلع (المنتجات الخشبية وغير الخشبية) والخدمات ذات الأهمية البالغة للسكان المحليين. ولم يحظ ما يتسم به تنوع هذه السلع والخدمات من أهمية بالتقدير اللازم. وتشمل الاتجاهات الحديثة مزيلا من الاهتمام لإدارة الاستخدام المتنوع وتطوير أنظمة الزراعة الحرجية التي تعنى بالمحاصيل والحيوانات في الوقت نفسه (في استراليا والصين والهند على سبيل المثال)؛ وتعزيز نماذج إدارة الغابات على أساس المشاركة (على سبيل المثال في بوركينافاسو وغامبيا ومالي)؛ ودعم تعاونيات إنتاج وتسويق خشب الوقود

الوقاء/زراعات الإخصاب في غابات الأشجار ثنائية الأوراق بينما تتحول ماليزيا وأوغندا إلى نظام الإدارة الانتقائية. وقد أعدت مدونات للممارسات ومبادئ توجيهية لقطع الغابات بطريقة لا تضر البيئة في الغابات المدارية. وتم تكييف المدونة النموذجية لممارسات قطع الغابات التي أعدتها منظمة الأغذية والزراعة لتناسب الاحتياجات الإقليمية والوطنية؛ وأعدت منها طبعة خاصة لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ في عام ١٩٩٨، كما أن عددا من أقطار المنطقة قد اعتمدها. وتحظى إدارة الغابات الثانوية أيضا بقدر متزايد من الاهتمام. ونظمت منظمة الأغذية والزراعة وهولندا حلقة عمل دولية عن هذا الموضوع في بوكالبا في بيرو في حزيران/يونيه ١٩٩٧، أعقبها اجتماع عقد أثناء مؤتمر الحراجة العالمي الحادي عشر وإقامة شبكة الغابات الثانوية المدارية. ويقوم مركز الزراعة المدارية المعني بالبحوث والتدريب ومركز البحوث الحرجية الدولية ومركز التعاون الدولي للبحوث الزراعية من أجل التنمية بتنفيذ مشروعات بحثية لدراسة الغابات الثانوية.

٢٤ - وتشمل المبادرات الدولية ذات الصلة التزام البلدان الأعضاء في المنظمة الدولية للأخشاب المدارية (التي تمثل ٨٠ في المائة من الغابات المدارية و ٩٥ في المائة من التجارة العالمية في الأخشاب المدارية) بأن تستمد صادراتها من الأخشاب ومن منتجات الغابات المدارية من الغابات الخاضعة للإدارة المستدامة بحلول عام ٢٠٠٠. وكذلك التزمت البلدان المستهلكة الأعضاء في المنظمة الدولية للأخشاب المدارية بالحفاظ على الإدارة المستدامة للغابات أو تطبيقها بحلول عام ٢٠٠٠. وأنشأ الاتفاق الدولي المتعلق بالأخشاب المدارية الذي عقد في عام ١٩٩٤ صندوقا للإدارة المستدامة للغابات المدارية المنتجة، يعرف بصندوق بالي للشاركة، لمساعدة الأعضاء المنتجين على القيام بالاستثمارات اللازمة لتعزيز قدراتهم على تنفيذ الاستراتيجية

ومدى التنوع البيولوجي، وسلامة الغابات وحيويتها، والوظائف الإنتاجية والحمايية للغابات، والفوائد والاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية، والأطر القانونية والمؤسسية والأطر المتعلقة بالسياسة العامة.

٢١ - وأدى تزايد الاهتمام بإدارة الغابات الطبيعية لأغراض متعددة وإيلاء قدر أكبر من العناية إلى العوامل البيئية إلى تقليل كثافة قطع الأخشاب وإلى إحداث تغييرات في الممارسات الإدارية. فأعلنت عدة بلدان مثل تايلند والفلبين وكمبوديا وسري لانكا والصين ونيوزيلندا والولايات المتحدة حظر قطع الغابات الطبيعية أو فرضت قيودا عليه. كما أعلنت حكومة البرازيل، في نيسان/أبريل ١٩٩٨، عن عزمها على إخضاع ٢٥ مليون هكتار من الغابات المطرية لنظام المناطق المحمية.

٢٢ - وظلت طرق زراعة الغابات تشهد تغييرات في كثير من البلدان وفي جميع أنواع الغابات. ففيما يتعلق بغابات المناطق المعتدلة والغابات الشمالية، تعالج المبادئ التوجيهية الأوروبية التنفيذية للإدارة المستدامة للغابات، على سبيل المثال، تجدد الغابات واختيار طرق زراعة الغابات والرعاية وقطع الأخشاب واستخدام مبيدات الآفات ومبيدات الحشرات وحماية النظم الحيوية الرئيسية والمناطق والمواقع الحساسة ذات الأهمية الثقافية أو الروحية الخاصة وغير ذلك. وقد أعد المعيار الحرجي للمملكة المتحدة في عام ١٩٩٨ وفقا للمبادئ التوجيهية الأوروبية. وأعدت مدونات بأفضل الممارسات في الحراجة وإدارة الغابات لجميع مناطق كندا والولايات المتحدة على وجه التقريب.

٢٣ - وثمة مؤشرات واضحة أيضا في المناطق المدارية تدل على التحول التدريجي صوب ممارسات الحراجة التي تعنى بشكل أفضل بالأهداف المتعددة للإدارة المستدامة للغابات. فقد قامت إندونيسيا ونيبال باستحداث الحراجات تحت



الذي قد يحدث في المستقبل، بيد أن التحدي يكمن في تحقيق هذه الغاية مع المحافظة على التنوع البيولوجي وتقليل الأضرار التي تلحق بالبيئة إلى أدنى حد وتفايدي الإضرار بالنسيج الاجتماعي للمجتمعات الريفية.

٢٧ - ونتيجة لاختلاف تعريفات الغابات المزروعة تتفاوت تقديرات المساحة الكلية العالمية للغابات المزروعة. وتتراوح هذه التقديرات بصفة عامة بين ١١٠ و ١٣٠ مليون هكتار. وقد قدرت دراسة أجرتها منظمة الأغذية والزراعة مؤخرًا تلك المساحة بـ ١٢٣,٧ مليون هكتار، منها ٦٨,٣ مليون هكتار في المناطق المعتدلة والشمالية و ٥٥,٤ مليون هكتار في المناطق المدارية وشبه المدارية. والصنوبر هو النوع السائد في الغابات المزروعة على نطاق العالم. فأكثر من ٤٠ في المائة من الغابات المزروعة في العالم تستنبت فيها أشجار الصنوبر. وتعزى هذه الغلبة إلى حد كبير إلى المناطق المعتدلة حيث تشكل الأراضي التي تبت فيها أشجار الصنوبر في الولايات المتحدة والاتحاد الروسي وبلدان الغابات المزروعة الجنوبية، أي استراليا ونيوزيلندا وجنوب أفريقيا وشيلي، مساحة تقرب من ٤٠ مليون هكتار من الأراضي المعتدلة التي تبت فيها أشجار الصنوبر. وأكثر أنواع الأشجار انتشارًا في الغابات المزروعة المدارية هي شجرة الأوكالبتوس حيث تبلغ المساحة المزروعة بها ١٠ ملايين من الهكتارات. وتمثل البرازيل والهند أكثر من نصف هذه المساحة. وتشمل الأنواع الرئيسية الأخرى في الغابات المزروعة أشجار الراتينج والتوب والأرزيت والسنت وأشجار الساج. ومن المحتمل أن تمثل أشجار (Cunninghamia Lanceolata) المزروعة على مساحة تتجاوز ٦ ملايين من الهكتارات في الصين أوسع الأنواع المستنبطة انتشارًا في الغابات المزروعة.

٢٨ - وتقدر الإمدادات السنوية الحالية من الأخشاب المستديرة الصناعية المستمدة من الغابات المزروعة بـ ٣٣١ مليون متر مكعب، أي ما يعادل ٢٢,٢ في المائة من

الرامية إلى الحصول على صادرات الأخشاب المدارية ومنتجات الأخشاب من الموارد التي تدار على أساس مستدام بحلول عام ٢٠٠٠. وسيعرض التقدم المحرز في تنفيذ "هدف عام ٢٠٠٠" على الاجتماع المقبل لمجلس المنظمة الدولية للأخشاب المدارية الذي سيعقد في بيرو في عام ٢٠٠٠. وأعلن تحالف البنك الدولي والصندوق العالمي من أجل الطبيعة، منذ وقت وجيز، برنامجًا لتحقيق هدف جعل ٢٠٠ مليون هكتار من الغابات غابات قابلة للاعتماد بحلول عام ٢٠٠٥.

٢٥ - وازداد السعي إلى تطبيق الإدارة المستدامة للغابات على المستوى الميداني بغية تحقيق طائفة من الفوائد ذات الصلة بالخطط الوطنية لاستغلال الغابات والأراضي بفضل مفهوم الغابات النموذجية والغابات التجريبية. ويستهدف مفهوم الغابات النموذجية، الذي استحدث في بداية الأمر في كندا، إلى تعزيز الإدارة المستدامة لغابات على المستوى المحلي من خلال الشراكات وإلى زيادة التنسيق بين القطاعات المختلفة وإلى التعاون مع أصحاب المصلحة. وأنشئت شبكة حرجية نموذجية دولية كما استضافت اليابان سلسلة من حلقات العمل الدولية عن الغابات النموذجية بدعم فني من منظمة الأغذية والزراعة ومن أمانة الشبكة. وقد استحدثت غابات نموذجية أو يجري استحداثها في كندا والولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك وشيلي والأرجنتين وروسيا والصين وميانمار وتايلند والفلبين واليابان. ويجري القيام بأنشطة مشابهة في منطقة أمريكا الوسطى في إطار مبادرة المناطق النموذجية لإدارة الغابات.

٢٦ - وأدى ازدياد الاهتمام بحماية البيئة والحفاظ على التنوع البيولوجي وتحديد الغابات إلى تقليص مساحة الغابات الطبيعية المتاحة للتزود بالأخشاب وإلى درجة أكبر من الاعتماد على المزارع الحرجية كمصدر للتزود بالأخشاب في بعض البلدان. وتساعد المزارع في تخفيف حدة نقص الوقود

- ازدياد الاعتراف بمطالبات السكان المحليين بالأراضي استناداً إلى حجج تاريخية؛
- إعادة الأراضي المتروكة ملكيتها إلى المجتمعات المحلية والأفراد.

٣١ - وظل الاهتمام يزداد بتعزيز أو إنشاء أنظمة للإدارة التعاونية تشارك فيها المجتمعات المحلية باعتبار أن هذه الأنظمة تمثل استراتيجية لتحقيق التنمية الريفية والحفاظ على الموارد من خلال التمكين والشراكات، وأصبحت التنمية التشاركية، أي الأنشطة التي تعد وتنفذ وترصد وتقيم وتكيف من خلال التعاون بين السكان المحليين الذين سيتأثرون بهذه الأنشطة والمؤسسات التي تقدم الدعم، النهج المفضل المتبع في الجهود الرامية إلى تحسين الرفاه وسبل العيش واستئصال شأفة الفقر. وتزداد العناية بوضع وسائل تمكن من تقييم السبل الكفيلة بإشراك المجتمعات المحلية في إدارة الغابات، وإن اتضح أن السكان لا يعتبرون المحافظة على الموارد الطبيعية حاجة أولوية، فالطعام والصحة والتعليم يحتلان مركز الصدارة، عندهم، ومن ثم برزت الحاجة إلى تعزيز الحراجة في إطار نهج متكامل لتطوير سبل العيش على نحو مستدام.

## واو - المنتجات الحرجية والتجارة

٣٢ - لا تزال المناطق المتقدمة النمو تؤثر تأثيراً كبيراً على إنتاج واستهلاك المنتجات الخشبية الصناعية. وتتوقع منظمة الأغذية والزراعة أن يزداد الطلب على الأخشاب الصناعية بنسبة ١,٧ في المائة في العام حتى عام ٢٠١٠. ومن المتوقع أن يتجاوز إنتاج الأخشاب المستديرة الصناعية الاستهلاك في جميع المناطق ما عدا آسيا التي ستظل تعتمد على الواردات. وقد أجرت منظمة الأغذية والزراعة خلال هذه الفترة عدداً من الدراسات الاستشرافية للقطاعات الرئيسية تتمثل فيما يلي: نموذج العرض العالمي للألياف الذي بدأ العمل في

الأخشاب المستديرة الصناعية في العالم. وهناك نسبة عالية من الغابات المزروعة في العالم أنشأتها الوكالات الحكومية بصفة مباشرة في إطار برامج المساعدة، أو القطاع الخاص بحوافز مالية. وفي أغلب الحالات كانت الأهداف الأخرى الاجتماعية أو الإيكولوجية أو السياسية هي الدافع إلى الاستثمار وليست المعايير المالية الصرفة. وتقدر معدلات الغابات المزروعة في البلدان المدارية وشبه المدارية بأكثر من ٤ ملايين من الهكتارات بقليل، منها ١,٦٥ مليون هكتار في المناطق المدارية و ٢,٣٦ مليون هكتار في المناطق شبه المدارية. وتمثل مناطق إعادة زراعة الأشجار المقطوعة جزءاً من هذه المساحة.

٢٩ - وفي مجال الحراجة تزايدت الفترة الطويلة قبل أن تبلغ الأشجار مرحلة القطع (قياساً إلى الاستثمار في المحاصيل السنوية) من احتمال حدوث تغييرات في الطلب و/أو الأحكام القانونية (المتعلقة مثلاً بجيازة الأراضي) أو حدوث عجز بسبب الكوارث الطبيعية أو الآفات أو الأمراض. وتمثل هذه المخاطر عاملاً رئيسياً يدفع القطاع الخاص والأفراد إلى العزوف عن زراعة الأشجار وتطبيق الإدارة المستدامة للغابات.

## هاء - الجوانب الاجتماعية للحراجة ومشاركة السكان

٣٠ - أثر تغير أنماط ملكية الغابات وازدياد الدعم لإدارة الغابات على أساس محلي وتنامي مشاركة القطاع الخاص في طريقة إدارة الغابات وفي الجهات التي تديرها. وشملت التغييرات التي أفضت إلى توسيع نطاق الإدارة المحلية للغابات في بلدان عديدة ما يلي:

- وضع آليات جديدة عديدة لإسناد مسؤولية إدارة الغابات للمجتمعات المحلية أو للمجموعات المستفيدة من الغابات؛

وإن كان ذلك لا ينطبق بالضرورة على شكل هذه العملية أو آلياتها. وظل تأثيرها الفعلي على التجارة حتى الآن محدودا ومرتبطا ببلدان محددة. فقد أبدت بلدان أوروبا الغربية وأستراليا والولايات المتحدة اهتماما بإصدار شهادات الاعتماد بيد أن مستوردي الأخشاب الآسيويين لم يحدوا حذوها. أما من جانب المنتجين، فتتجه البلدان المصدرة الرئيسية مثل إندونيسيا وماليزيا والسويد وفنلندا وكندا وغانا إلى وضع نظم لإصدار شهادات الاعتماد باعتبار أنها وسيلة تشجع على تحسين الممارسة الحرجية إلى حد ما، وتمكن بصفة أكبر من تجنب الصعوبات التجارية في المستقبل أو تتيح الحصول على ميزة تسويقية.

٣٥ - وحجم المنتجات المعتمدة التي تعرض في الأسواق صغير نسبيا بسبب العرض المحدود وقلة الطلب ولأن أغلب الأخشاب المقطوعة في العالم لا تصب في مجرى التجارة العالمية بل تستخدم محليا، ولذلك فإن الدلائل التي تشير إلى تأثير إصدار شهادات الاعتماد على الأسواق سلبي أو إيجابا قليلة. ولم يتضح بعد ما إذا كان الطلب على الأخشاب المعتمدة سيشهد في المستقبل وما إذا كان ذلك سيؤدي إلى فرض سعر أعلى. وثمة سؤال بالغ الأهمية لم تتم الإجابة عليه بعد يتمثل في ما إذا كان اعتماد جودة المنتجات سيساهم إلى درجة كبيرة، وهو الهدف المقصود أصلا، في تحسين إدارة الغابات في البلدان النامية. ويبدو في الوقت الراهن أنه يستخدم أساسا وسيلة للتسويق إما لزيادة حصة السوق و/أو كغالة الاستثمار في دخول الأسواق أو تحسين فرص دخولها. وقد حدثت بعض التطورات في مجال اعتماد المنتجات في الآونة الأخيرة وهي:

- ظل مجلس رعاية الأخشاب يوسع نطاق تغطيته القطرية وأعد علامة توضع على المنتجات النهائية المعتمدة عليها؛

إعداده في أواخر عام ١٩٩٥ ودراسة استشرافية عن منتجات الغابات في العالم، وهي الدراسة الخامسة في سلسلة دراسات منظمة الأغذية والزراعة للعرض والطلب العالميين التي ظلت تصدر كل خمس سنوات تقريبا منذ عام ١٩٨٢. وقد اكتملت أيضا الدراسة الاستشرافية عن قطاع الحراجة في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ ومن المقرر أن تكتمل الدراسة الاستشرافية عن هذا القطاع في أفريقيا في عام ٢٠٠٠ بالتعاون مع الجماعة الأوروبية.

٣٣ - ولا يزال عدد من الاتجاهات ذات الصلة بالتجارة يتيح فرصا ويثير تحديات تتعلق بالمستقبل. فما برح ازدياد السكان والتوسع الحضري وارتفاع الدخل يتسبب في زيادة نمو الاستهلاك العالمي لأغلب المنتجات الحرجية، بينما يتوقع أن يؤدي الاهتمام بالتنمية المستدامة إلى تخفيض كمية الأخشاب المقطوعة من الغابات الطبيعية وإلى زيادة إنتاج أخشاب المزارع والمنتجات الحرجية غير الخشبية. وبسبب هذه التطورات بدأت تزداد الحاجة إلى توسيع التجارة وتعديل هياكل ونهج تسويق المنتجات الحرجية.

٣٤ - ولا يزال إصدار شهادات الاعتماد وما يتصل بها من مسائل التسميات من بين الموضوعات المثيرة للجدل في مجال الحراجة. ويرمي إصدار شهادات الاعتماد إلى إقامة صلة بين التجارة في المنتجات الحرجية، ولا سيما التجارة الدولية، والإدارة المستدامة للغابات لتمكين المنتجين والمستهلكين من التعرف على المنتجات المصنوعة من الأخشاب المستمدة من الغابات التي يطبق فيها نظام الإدارة المستدامة وتوجه العناية بصفة أساسية إلى الأخشاب والمصنوعات الخشبية، ولكن نطاقها اتسع في الآونة الأخيرة ليشمل اللباب والورق، كما برز الاهتمام بإصدار شهادات الاعتماد للممتلكات الحرجية غير الخشبية. ويخضع عدد متزايد من نظم إصدار شهادات الاعتماد للتقييم في البلدان المتقدمة النمو وفي البلدان النامية، كما أن مفهوم إصدار شهادات الاعتماد يحظى بقبول متزايد

لتجاريتها والدروس التي استخلصتها لتعزيز تطوير بعض المنتجات الحرجية غير الخشبية المختارة مثل الأعشاب الطبية، كما أنها سعت إلى وضع استراتيجيات وطنية/إقليمية لتلبية الاحتياجات المتعلقة بالاتصال والمعلومات بالنسبة لتلك المنتجات.

٣٨ - وقد استمر استخدام أغلب الأخشاب المقطوعة في العالم كل عام في أغراض إنتاج الطاقة. فقد استُخدم ٦٣ في المائة من الأخشاب المقطوعة في عام ١٩٩٥، التي يقدر حجمها بـ ٣ ٣٥٠ مليون متر مكعب للوقود، أي نحو ٧ في المائة من مجموع إمدادات الطاقة في العالم. ولا يزال الوقود الخشبي يمثل مصدرا مهما من مصادر الطاقة في البلدان النامية، ولا سيما في القطاعات الريفية والمحلية، وهو يحظى بالاهتمام بوصفه مصدرا حديثا للطاقة في البلدان النامية لا يلحق الضرر بالبيئة. وقد كانت التغييرات التي حدثت في سياسات الطاقة واشتداد الشواغل البيئية حافزا على وضع أنظمة للطاقة الخشبية، كما أن تكنولوجيات طاقة الكتلة الإحيائية زادت الجدوى الاقتصادية للطاقة الخشبية.

### زاي - التغييرات التي حدثت مؤخرا في السياسات والتشريعات والإطار المؤسسي

٣٩ - تتضمن الاتجاهات الحالية في مجال إصلاح السياسة الحرجية محاولات لخصخصة موارد الغابات الحكومية والشركات العامة المعتمدة على الغابات وتطبيق اللامركزية على بعض مهام الحكومة والإدارات المركزية وإلغاء جميع الإعانات التي قد تؤدي إلى نتائج سلبية غير مقصودة. وجسدت التغييرات القانونية الالتزام بتعزيز الإدارة المحلية للغابات، وتقوية الوظائف البيئية للغابات، وتحسين تخطيط إدارة الغابات، ودعم المشاركة العامة، وزيادة الشفافية في منح الامتيازات الحرجية. وفي كثير من البلدان تحلّت الإدارات المركزية للغابات عن دورها المألوف وفُصلت في

• أعد الفريق العامل المعني بالغابات والتابع للمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس تقريرا تقنيا لمساعدة المنظمات الحرجية في تطبيق معيار نظام الإدارة البيئية ISO-14001

• وفي كندا أعدت المنظمة الكندية للمقاييس نظاما لاعتماد المنتجات مستمدا من نظام المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس؛

• وتعكف هولندا وألمانيا على إعداد طرائق لاعتماد الشهادات التي يقدمها الموردون إلى أسواقهما وربط هذه الشهادات بالمنتجات النهائية في أسواقهما؛

• وأعدت الجمعية الأمريكية المعنية بالغابات والورق مبادرة للحراثة المستدامة. ومع أن المبادئ التوجيهية التي تلتزم بها الشركات بموجب هذه المبادرة لا تعد اعتمادا للمنتجات، فإنها قد تكون في المستقبل أساسا للاعتماد من قبل هيئة مستقلة.

٣٦ - وظل السعي إلى تحرير التجارة متصلا. فبالنسبة للبلدان النامية بدأت القيود التجارية المتناقصة تُقلل درجة الحماية في أسواقها المحلية وتقلص فرص الدخول إلى أسواق التصدير على أساس تفضيلي. ومع أن الجهود الرامية إلى زيادة تحرير التجارة تلقى دعما واسع النطاق، فإنها قد واجهت أيضا معارضة بسبب المخاوف من أن يؤدي ذلك إلى فرض رقابة على استخدام التسميات على أساس بيئي واعتماد المنتجات.

٣٧ - وتمثل الأنشطة والبرامج العالمية وجهود الربط الشبكي الرامية إلى ترويج المنتجات الحرجية غير الخشبية وسائل فعالة لإقامة التعاون وتحسين تبادل المعلومات بشأن هذه المنتجات على الصعيدين الوطني والدولي، وبصفة خاصة لدعم تبادل المعلومات وبناء القدرات من خلال الاتصالات والتعاون بين بلدان الجنوب. فقد ازداد تبادل البلدان

الحكومية في مجالات مثل البحوث والإرشاد الزراعي وتحصيل الإيرادات وتطبيق السياسات. واتجهت بلدان صناعية كثيرة اتجاهها قويا نحو التخصص واللامركزية، بيد أن التحول اتسم بقدر أكبر من التدرج في البلدان النامية حيث تأخر الإصلاح اللازم في مجال السياسات والقوانين والتنفيذ مرة إثر مرة.

٤١ - وعلى المستوى الدولي اعتُبر الدور الهام الذي تضطلع به البرامج الحرجية الوطنية وسيلة لتطوير قطاع الغابات ورصد وتقديم المعلومات عن التقدم المحرز وعن الاحتياجات في هذا المجال. وعقدت منظمة الأغذية والزراعة حلقات عمل إقليمية عن وضع وتنفيذ البرامج الحرجية الوطنية، بمشاركة الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المحلية، في يوغياكارتا، في إندونيسيا (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨)، وداكار (نيسان/أبريل ١٩٩٨) وسانتياغو (حزيران/يونيه ١٩٩٨) واسطنبول (آب/أغسطس ١٩٩٩). وقدم تقرير عن نتائج الاستقصاء العالمي بشأن حالة البرامج الحرجية الوطنية والتقدم المحرز في تنفيذها إلى المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات في دورته الثالثة. ويعد دليل الممارسين، وهو وسيلة مفيدة تيسر استعراض البرامج الحرجية الوطنية في ضوء مقترحات العمل التي قدمها الفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات، إحدى نتائج مبادرة البلدان الستة التي تشمل إندونيسيا وألمانيا والمملكة المتحدة وأوغندا وفنلندا وهندوراس. ونظمت منظمة الأغذية والزراعة أيضا حلقتين دراسيتين دوليتين عن وضع السياسات الحرجية. وأحرز تقدم ملموس في إعداد البرامج الحرجية الوطنية؛ إذ أبلغ نحو ١٣٥ بلدا عن وضع إطار استراتيجي للتنمية المستدامة لقطاع الغابات فيها. بيد أن الخطط الوطنية للغابات قد تعثرت في ٣٧ بلدا منها ٢١ بلدا في أفريقيا.

٤٢ - وأُتخذت إجراءات عديدة لدعم البرامج الحرجية الوطنية في بعض البلدان. فعلى سبيل المثال استهل برنامج

بعضها الوظائف المعيارية المتعلقة بوضع السياسات عن المسؤولين التنفيذيين التي أُسندت شيئا فشيئا إلى القطاع الخاص وإلى المنظمات غير الحكومية وإلى المجموعات المحلية. وقد حدث هذا النقل المتعمد للمسؤوليات من الإدارات العامة المركزية وفق سيناريوهات ثلاثة رئيسية هي:

- فمن جهة حولت الحكومات مجالات مهمة من مجالات الشركات الحرجية والشركات الحرجية العامة إلى القطاع الخاص (نيوزيلندا والمملكة المتحدة على سبيل المثال) مقلصة إلى حد كبير المسؤوليات المعيارية والتنفيذية معاً. وكانت الغابات المخصصة عادة غابات إنتاجية أو غابات ذات قيمة اجتماعية أو بيئية أقل. وحولت إلى القطاع الخاص أيضا الشركات العامة غير المربحة أو غير الفعالة؛

- أما بالنسبة للسيناريو الثاني فقد احتفظت الحكومات بالمسؤوليات المعيارية فيما يتعلق بكيفية إدارة الموارد الحرجية، ولكنها أسندت إلى القطاع الخاص مهمة تنفيذ الخطط التي تضعها الحكومة، مثلما هو الحال في قطع الأخشاب التعاقدية؛

- وفي حالات أخرى أسندت الحكومة المركزية إلى الحكومات والمجتمعات المحلية مسؤولية وضع وتنفيذ خطط واستراتيجيات إدارة الغابات. وجربت بعض الحكومات (مثل أوغندا وبابوا غينيا الجديدة وزامبيا وزمبابوي وسورينام والصين وغانا) إنشاء كيانات شبه مستقلة وإقامة مشروعات مشتركة بين القطاعين الخاص والعام.

٤٠ - وقد أقامت إدارات الغابات في إندونيسيا وأوغندا وماليزيا شراكات مع القطاع الخاص والمنظمات غير

- اتخاذ إجراءات فيما يتعلق بالسياسات والاستعدادات التقنية والمؤسسية لمنع نشوب الحرائق في الغابات؛
- إدارة وحماية النظم الإيكولوجية الحرجية الهشة، ولا سيما في الجزر الصغيرة وفي المناطق الساحلية؛
- المحافظة على التنوع البيولوجي للغابات وحماية حقوق ساكني الغابات والسكان الأصليين في الغابات المدارية، مع مراعاة القرارات التي اتخذها مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في اجتماعه الرابع بشأن المعارف التقليدية المتصلة بالغابات؛
- تطوير الحوار بين الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية بشأن إصدار شهادات الاعتماد الحرجية واعتماد المنتجات الحرجية، سعياً إلى توسيع المساحات التي تطبق فيها الإدارة المستدامة للغابات ولا سيما في المناطق المدارية.

- ٤٥ - ويمثل تعزيز الصلات بين السياسة الحرجية والتنفيذ على المستوى الميداني أحد التحديات الهامة. ولا بد من الاسترشاد في وضع السياسات بخبرات مستخدمي ومديري الغابات المحليين، التقليديين وغير التقليديين، كما ينبغي تحسين فهم السياسات الحرجية وتوسيع نطاق قبولها وتنفيذها تنفيذاً فعالاً على المستوى المحلي.
- ٤٦ - وينبغي تشجيع الاتجاه الحالي نحو اللامركزية وإدخال الأطراف المؤثرة في شراكات مع الإدارات المركزية للغابات، ولا سيما فيما يتعلق بالمسائل التنفيذية على الصعيد المحلي، بينما تحتفظ الإدارات المركزية بدورها في وضع المعايير والتنسيق. وينبغي أن تركز جهود بناء القدرات على جعل الإطار المؤسسي الجديد على أكبر قدر مستطاع من الفعالية

الأمم المتحدة الإنمائي في عام ١٩٩٨ المرحلة التجريبية من برنامج العالم للغابات الذي يدعم البرامج الحرجية الوطنية في غيانا وفييت نام والكاميرون وكوستاريكا وملاوي، ويتلقى الدعم من عدة جهات مانحة. وعقد فريق المستشارين الدوليين في الحراجة حلقة عمل خاصة في لابلاند في فنلندا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ للنظر في وضع نظام لتعزيز الدعم الدولي يرمي إلى مساعدة البلدان في تنفيذ البرامج الحرجية الوطنية.

٤٣ - وأجرى البنك الدولي استعراضاً شاملاً لسياسته الحرجية استهله باستعراض قروض البنك وحافظته في مجال الحراجة وبدراسات حالة قطرية وبأوراق خاصة ودراسات تحليلية ومناقشة عملية الاستعراض وأهدافها في منتديات عديدة ومع المنظمات غير الحكومية وفي منتدى المسؤولين التنفيذيين الأوائل. ومن المقرر أن يختتم الاستعراض بسلسلة من ثماني مشاورات ومشاورة عالمية من المقرر أن تجرى خلال الفترة الممتدة من شباط/فبراير إلى نيسان/أبريل ٢٠٠٠.

### ثالثاً التحديات والأولويات

٤٤ - من بين التحديات والأولويات الناشئة التي تواجهها التنمية المستدامة للغابات ما يلي:

- تعزيز الدعم المالي والتقني المقدم من المصادر الوطنية والدولية لتنفيذ برامج الحراجة الوطنية؛
- تشجيع التحريج واستصلاح الأراضي في البلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض؛
- إجراء البحوث والاختبارات والتجارب على معايير ومؤشرات تطبيق الإدارة المستدامة للغابات على الصعيد الوطني وتنفيذ هذه المعايير والمؤشرات وإقامة الشبكات بشأنها؛

في المقام الأول إلى أن عدم تحقق التوقعات فيما يتعلق بتعبئة الموارد المالية من الجهات المانحة الدولية. والحاجة ماسة إلى إنشاء آليات مالية ودولية. وقد تساعد الاستراتيجية الجديدة للسياسات الحرجية التي ينتظر أن يوافق عليها البنك الدولي في إيجاد حل لمشكلة شح الموارد المالية في قطاع الحرجية في كثير من البلدان. ومن المؤمل أن يسعى مرفق البيئة العالمية إلى استحداث آلية لحماية ما عدا التنوع الإحيائي من القيم الحرجية. وأنشأت بلدان قليلة آليات مالية جديدة مثل برنامج تنمية الغابات وبرنامج تنمية الزراعات الحرجية في المكسيك اللذين يقدمان على التوالي حوافز لتطوير سبل قطع الأخشاب وتجهيزها وللتشجير.

٥٠ - وثمة حاجة ملحة لتقديم المساعدة إلى البلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض. ويتوقع أن يكون لبروتوكول كيوتو والمشروعات المشتركة التنفيذ والآلية التنمية النظيفة دور بارز في تشجيع التشجير على نطاق واسع وإنعاش الأراضي القفر واستصلاح التربة المالحة والأراضي الأخرى المعرضة للتآكل والتدهور، مساهمة بذلك في تحقيق أهداف الاتفاقيات الثلاث ذات الصلة بمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

## رابعاً - الإجراءات المطلوبة والخيارات المطروحة أمام التعاون الدولي

### ألف - تنفيذ قرارات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية من خلال الخطط الوطنية للغابات واستخدام الأراضي

٥١ - ثمة حاجة إلى تحديد الالتزام السياسي بإحداث التغييرات اللازمة، وبوجه خاص اتخاذ قرارات تتعلق بالسياسات للقضاء على الأسباب الكامنة وراء إزالة الغابات وتدهورها. ومع أن ٨٥ بلداً قد استفادت من المساعدة الخارجية في تخطيط البرامج وتنفيذها، فلا تزال هناك حاجة

والشفافية وعلى الاحتياجات التدريبية لموظفي المنظمات الشريكة.

٤٧ - وينبغي اغتنام الفرص التي تتيحها تكنولوجيا الاتصالات الإلكترونية وتجهيز المعلومات وتسخيرها لتيسير الحصول على المعلومات لأغراض التخطيط واتخاذ القرارات. ومن بين العناصر الرئيسية التي قد تسهم في توسيع المناطق الخاضعة للإدارة المستدامة للغابات تعزيز القدرات الوطنية على جمع المعلومات وتحليلها وتزويد جميع المستخدمين بمعلومات موثوقة بما عن الموارد الحرجية، وعن حالتها وعن حالة الطلب والعرض بالنسبة للمنتجات الخشبية، وغير الخشبية وعن الخدمات البيئية المطلوبة من الأراضي الحرجية، وعن الجهات المؤثرة المراد إشراكها في التخطيط والإدارة.

٤٨ - ومن المستحب على الصعيد العالمي أن يتم، استناداً إلى المعلومات الدقيقة المستمدة من الحكومات ومن المصادر الأخرى وعلى أساس تعاوني، إنشاء نظام عالمي للمعلومات الحرجية لنشر المعلومات وتوفيرها لجميع المستخدمين. بمن فيهم أولئك الذين يشاركون في الحوار الدولي بشأن سياسات الغابات. وقد ناقشت ودعمت الاقتراح الرامي إلى إنشاء هذا النظام المشاورة الدولية المعنية بالبحوث ونظم المعلومات الحرجية المعقودة في أورت غموندسين، في النمسا، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، بوصفها مبادرة ذات صلة بالمنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات اتخذتها حكومتا إندونيسيا والنمسا بمساعدة منظمة الأغذية والزراعة والاتحاد الدولي لمنظمات البحوث الحرجية ومركز البحوث الدولية في مجال الأبحاث. وقد اتخذت هذه المنظمات الدولية خطوات ترمي إلى إنشاء هذا النظام.

٤٩ - ولم توضع بعد برامج وطنية حرجية في أغلب بلدان الشرق الأدنى وآسيا الوسطى. وظل نشاط هذه البرامج راكداً في كثير من البلدان ولا سيما في أفريقيا ركوداً يعزى

## جيم - تقييم الغابات

٥٤ - سيكون التقييم العالمي لموارد الغابات لسنة ٢٠٠٠ الذي تعدّه منظمة الأغذية والزراعة وينتظر إكماله في عام ٢٠٠٢ أكثر التقييمات شمولاً واكتمالاً حتى الآن. وهو يتكون مما يلي:

- مجموعة شاملة من التعاريف المتعلقة بموارد الغابات؛
- مجموعة شاملة من المعايير يجري تقييمها في كل بلد، ولا تتضمن معلومات عن القطاع الحرجي فحسب بل أيضاً عن المنتجات الحرجية غير الخشبية وعن المناطق المحمية والمزارع وعن الحجم والكتلة الإحيائية وعمليات الإزالة والملكية والحرائق ودراسات لأسباب التغيرات التي تحدث في الغابات؛
- استقصاء مستقل وموضوعي عن تغيرات الغطاء الحرجي يستعان في إجراءاته بوسائل الاستشعار عن بعد؛
- خرائط عالمية للغطاء الحرجي وللمناطق الإيكولوجية والمناطق المحمية.

٥٥ - ويتيح التطوير المؤسسي وتحسين تكنولوجيات الاتصال في الوقت الراهن أن يستكمل تقييم موارد الغابات ببيانات أفضل. وينبغي أن تقترن التحسينات التكنولوجية بتقديم الدعم التقني والمالي لكثير من البلدان حتى تتمكن من حصر موارد الغابات الوطنية فيها.

## دال - معايير ومؤشرات الإدارة المستدامة للغابات

٥٦ - هناك حاجة إلى تعزيز تطبيق معايير ومؤشرات الإدارة المستدامة للغابات، ومن ضمنها، تطبيق مفهوم

إلى دعم أكثر تنسيقاً واستدامة من الجهات المانحة الدولية. والبلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض التي لم يُعد أغلبها إطاراً استراتيجياً للغطاء الحرجي بحاجة أكبر إلى الدعم التقني والمالي.

٥٢ - وفي السياق المشترك بين القطاعات ينبغي أن تدعم القرارات الصارمة في مجال السياسات، الجهود الرامية إلى منع حرائق الغابات التي يتسبب فيها قيام الإنسان بتحويل أراضي الغابات إلى أغراض أخرى وذلك لمعالجة الأسباب الرئيسية التي تتصل أساساً بالفقر في الأرياف وبالحاجة إلى الإصلاح الزراعي وضمان حيالة الأراضي وإلغاء أية حوافز قد تنجم عنها تأثيرات سلبية غير مقصودة. ومن المنتظر أن يؤدي الوعي العام وتخطيط الاستخدام المشترك وإنشاء مناطق محمية ومناطق عازلة وتقديم حوافز لتشجيع إدارة الأحراج والحراثة الزراعية والزراعات التي تحافظ على الطبيعة إلى تقليل احتمالات نشوب حرائق الغابات.

## باء - التعاون الدولي في مجال المساعدة المالية ونقل التكنولوجيا

٥٣ - لم يحدث ما توقعه برنامج الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية من تقدم في مجال التدفقات المالية لإنعاش قطاع الغابات في البلدان النامية وفي الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. ومع أن القطاع الخاص زاد الاستثمار في البلدان النامية، فلا تزال هناك حاجة لإنشاء آليات مالية تساعد القطاع العام بوجه خاص على إجراء الإصلاحات وإعداد البرامج والمشروعات وتنفيذها واتباع ممارسات الإدارة المستدامة للغابات في الغابات التي تديرها السلطات العامة. ويعول كثيراً على القرارات التي سيتخذها مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ بشأن إمكانية تطبيق أحكام بروتوكول كيوتو على الأنشطة الحراجية التي تساهم في تخفيف تقلبات المناخ.



اللازم أيضا تشجيع تعزيز الروابط بين نظم إصدار شهادات الاعتماد التي يجري إعدادها والاعتراف المتبادل، قدر المستطاع، بالنظم البديلة توخيا لتقليل التضارب، مما ييسر الاتفاق على الصعيدين الدولي والإقليمي على نهج سليمة للحراجة المستدامة.

الإدارة المستدامة للغابات ميدانيا على النحو الذي توضحه المعايير. وثمة حاجة إلى مواصلة التجارب لتحديد المؤشرات الرئيسية التي ينبغي استخدامها في تقييم إدارة الغابات وكيفية قياسها بأسلوب يطمأن إليه. وما زالت هناك حاجة إلى إيضاح مدى الترابط بين المعايير والمؤشرات على المستوى الوطني ومستوى الوحدات الإدارية وبين هذه الوحدات وعملية الاعتماد.

## هاء - تجارة المنتجات الحرجية

٥٧ - لا يزال إصدار شهادات الاعتماد المتعلقة بالغابات والمنتجات الحرجية وتحديد مسميات هذه الغابات والمنتجات يثيران مخاوف كثيرة ومسائل عديدة لم تحل بعد. فهناك على سبيل المثال مخاوف من أن يشكل إصدار الشهادات، عمدا أو عن غير قصد، حاجزا من الحواجز غير التعريفية على التجارة يؤثر سلبا على البلدان التي تعجز عن الامتثال لشروطه أو لا ترغب في ذلك. ومن المحبذ إجراء مزيد من التحليل لجميع جوانب هذه العملية (من الغابات إلى الأسواق). بما في ذلك تقييم نظم إصدار شهادات الاعتماد المطبقة منذ فترة من الوقت وما يتوقع أن ينطوي عليه الاعتماد من فوائد وعيوب. وثمة حاجة إلى توخي قدر أكبر من الوضوح بشأن تأثيراته المحتملة بما في ذلك تأثيراته على التجارة.

٥٨ - ومن الجوانب الأخرى التي تستدعي مزيدا من الاهتمام إعداد إجراءات فعالة ومحكمة لتتبع مسار الأخشاب من الغابات إلى الأسواق (أي سلسلة الجهات التي تحتفظ بهذه الأخشاب)، والسبل الكفيلة برصد المجهزين الذين يستخدمون مواد يزودهم بها عدد كبير من صغار الموردين ومواد آتية من مصادر شتى تدخل جميعها في عملية التصنيع، أو تتبع النفايات أو المواد المعاد تصنيعها أو استخدامها، وسبل رصد مصالح صغار ملاك الغابات وظروفهم، ومن